

بطاقة حول المنصبين

تعريف المنصب	مهام المنصب
مصلحة الشؤون الاقتصادية	وتتكون من المكاتب المينة أدناه: مكتب التصاريح التجارية والحرفية والخدمات علاوة على إعداد اقتراحات يرفعها مجلس المقاطعة حول كل الأعمال الكفيلة بتحفيز وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة، وإعداد تقارير دورية حول نشاط المكتب وتوجيهها للجهات المعنية، فإن المكتب يشغل على المحاور الثلاثة التالية: 1- دراسة التصاريح: - تلقي ودراسة التصاريح المتعلقة بمزاولة الأنشطة التجارية والحرفية غير المنظمة؛ - تلقي التصاريح المتعلقة بفتح المؤسسات المضرة أو المزعجة أو الخطيرة المرتبة في الصنف الثالث طبقا للتشريع الجاري به العمل؛ - إعداد القرارات الخاصة بالتدابير الفردية المفوضة من طرف رئيس الجماعة وذات الصلة بالجال الاقتصادي؛ - تسليم تصاريح الأنشطة التجارية والخدمات والحرفية للمستثمرين تبعاً للاختصاصات الموكولة إليها في ميدان التنمية الاقتصادية ونشجيع الاستثمار وإيجاد حلول تتماشى مع ظروف العمل على الوجه الأمثل؛ - المساهمة في عمل لجنة المراقبة الميدانية للأنشطة الاقتصادية؛ 2- معالجة الشكايات : - تلقي ودراسة ومعالجة الشكايات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي الواردة على المصلحة؛ - إعداد الاجوبة عن الشكايات بناء على محاضر اللجنة التي قامت بالمعانة؛ - إخبار المتضررين بالإجراءات المتخذة؛ 3- المشاركة في أعمال لجن المعانة الميدانية : - اللجنة المحلية المكلفة بدراسة الشكايات؛ - اللجنة الإقليمية المكلفة بدراسة الشكايات؛ - اللجنة المكلفة بالمراقبة البعدية للأنشطة التجارية؛ - لجنة التراخيص الخاصة بالمؤسسات المرتبة؛ - لجنة التراخيص الخاصة باستغلال الأملاك العمومية؛ - جميع اللجن العملياتية ذات الصلة بالجال الاقتصادي التجاري والحرفي. مكتب تدبير الأسواق الجماعية يتم مكتب تدبير الأسواق الجماعية ب: - تسيير الاسواق وأماكن البيع التابعة لمنازة نفوذ المقاطعة؛ - إعداد وتوجيه القرارات الفردية المتعلقة باستغلال وتنظيم هذه التجهيزات؛ - دراسة وإعداد مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بالاسواق وأماكن البيع بغرض عرضها واقتراحها على رئيس مجلس الجماعة؛ - إعداد اقتراحات لفائدة مجلس المقاطعة تتم الاعمال الكفيلة بتحفيز وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاطعة بغرض اقتراحها على مجلس الجماعة؛ - إعداد مقترحات الاستثمار المتعلقة بمجال الاسواق الجماعية والتي يعرضها مجلس المقاطعة على مجلس الجماعة؛ - دراسة كل ما من شأنه مساعدة مجلس المقاطعة على إبداء رأيه حول تدبير الاسواق الجماعية وأماكن البيع العمومي باعتبارها أملاكا عامة؛ - دراسة كل ما من شأنه مساعدة مجلس المقاطعة على إبداء رأيه حول مشروع برنامج عمل الجماعة سبما في شقة المتعلق بالمرافق والتجهيزات الاقتصادية والتجارية؛ - دراسة كل ما من شأنه مساعدة مجلس المقاطعة على إبداء رأيه حول برامج التهيئة الحضرية خاصة في جوانبها الاقتصادية والتجارية - المشاركة في أشغال اللجن ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية؛ - إعداد تقارير حول عمل المصلحة وتوجيهها للمصالح ذات العلاقة.

تتولى مصلحة التعمير والممتلكات التابعة للمقاطعة التدبير الوقعي والعملياتي لقطاع التعمير في حدود الاختصاصات القانونية لمجلس المقاطعة ورئيسها وفي نطاق الدارة الترابية للمقاطعة
أخذا بعين الاعتبار التدابير الفردية المفوض فيها لرئيس المقاطعة من طرف رئيس مجلس الجماعة.
يحدد نشاط المصلحة في أربع نقاط:

- التهيئة الحضرية،
- التعمير والسكنى،
- البناءات والهندسة المعمارية،
- تدبير الممتلكات العقارية الموضوعة رهن إشارة المقاطعة.
- وتتألف المصلحة من أربعة مكاتب وهي:
- 1 - مكتب التعمير
- 2 - مكتب الممتلكات الجماعية
- 3 - مكتب البناءات الآيلة للسقوط وتتبع برامج إعادة الاسكان
- 4 - مكتب شرطة التعمير ومراقبة البناء.

مكتب التعمير

يختص مكتب في حدود الصلاحيات المخولة لمجلس المقاطعة ورئيسه فيما يلي:

- المساهمة في إعداد وتحيين وثائق التعمير؛
 - المساهمة في إعداد القرارات التنظيمية المرتبطة بمجال التعمير؛
 - المساهمة في إعداد مختلف الدراسات الخرائطية والطوبوغرافية وغيرها ذات الصلة بقطاع التعمير؛
 - إعداد وتسليم رخص وطاقات التصريف والتوطيد وتنميط تنفيذها بعين المكان؛
 - إعداد جميع الإحصائيات المتعلقة بالتعمير وتوجيهها للجهات المعنية؛
 - إعداد وتسليم رخص البناء؛
 - إعداد وتسليم مختلف الشواهد الإدارية المتعلقة بالتعمير؛
 - تمثيل المقاطعة في دراسة طلبات رخص البناء وإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات في إطار الشباك الوحيد بتنسيق مع المصالح الجماعية وفي حدود اختصاصات المقاطعة؛
 - دراسة طلبات رخص السكن وشواهد المطابقة؛
 - دراسة طلبات رخص الإصلاح والترميم؛
 - دراسة طلبات رخص الشواهد الإدارية قصد التسجيل والتخفيف؛
 - دراسة طلبات رخص الربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب؛
 - دراسة الشكايات المتعلقة بمجال التعمير والإجابة عنها؛
 - تمثيل المقاطعة في مختلف اللجن الموضوعية ذات الصلة بقطاع التعمير؛
 - مباشرة كل عمل يدخل بطبيعته في اختصاص المصلحة؛
 - إعداد التقارير حول نشاط المصلحة وتوجيهها للجهات المعنية.
- مكتب الممتلكات الجماعية
- يتولى هذا المكتب، في حدود الدائرة الترابية للمقاطعة، المهام التالية:

- المساهمة في تنمية الرصيد العقاري للجماعة وتدبيره والمحافظة عليه؛
- إعداد الملفات المتعلقة بإجراء العمليات العقارية ونزع الملكية والاحتلال المؤقت؛
- إعداد مشاريع أبناء رأي مجلس المقاطعة حول تدبير الممتلكات العقارية للجماعة؛
- إعداد مشاريع مقترحات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى رئيس مجلس الجماعة حول تدبير الممتلكات العقارية للجماعة؛
- إعداد مشاريع مقترحات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى مجلس الجماعة حول تدبير الممتلكات العقارية للجماعة؛
- مسك نسخة من سجل الأملاك العقارية الجماعية الخاصة والعامة وتنميط تحيينه؛
- دراسة مقترحات تسمية الشوارع العمومية وترقيم البناءات وإعداد الملفات المرتبطة بها عند الاقتضاء؛
- متابعة مسطرة تحفيظ الأملاك الخاصة والعامة بتنسيق مع المصالح الجماعية؛
- تمثيل المقاطعة في عمليات التحديد لأجل تحفيظ أملاك مجاورة للملك الجماعي؛

مصلحة التعمير والممتلكات

- إعداد خريطة تتضمن أملاك الجماعة الخاصة والعامة داخل تراب المقاطعة؛
- المساهمة في تسوية الوضعية القانونية للأمولاك الجماعية المستغلة من طرف الغير؛
- المساهمة في اعداد اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالملك الجماعي؛
- المساهمة في إعداد المسح الطبوغرافي لكل البقع الأرضية التي تعتمد المقاطعة استغلالها للمصلحة العامة؛
- دراسة وتسليم مختلف الشواهد المرتبطة بالأملاك العقارية للجماعة؛
- مباشرة كل عمل يدخل بطبيعته في اختصاص المصلحة؛
- التنسيق مع المصالح الجماعية في كل العمليات ذات الصلة بتدبير الأملاك العقارية للجماعة؛
- اعداد التقارير حول نشاطات المصلحة وتوجيهها للجهات المعنية.

مكتب البناء الآيلة للسقوط

يختص هذا المكتب، في حدود الاختصاصات الناجمة لرئيس المقاطعة وفي نطاق المجال المفوض له فيه من طرف رئيس مجلس الجماعة، فيما يلي:

- مراقبة البناءات المهتلة والمهجورة والآيلة للسقوط؛
- التنسيق مع المصالح الجماعية والمصالح الخارجية المعنية في تتبع البناءات الآيلة للسقوط؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للترميم أو الهدم بتنسيق مع المصالح المعنية سواء على صعيد المقاطعة أو على صعيد الجماعة أو السلطة المحلية؛
- المساهمة في اتخاذ الاجراءات الوقائية لضمان السلامة والسكنية؛
- المساهمة في إيجاد الحلول للحالات الحرجة؛
- تتبع ملفات السكن العشوائي وغير اللائق؛
- إعداد مشاريع إبداء رأي مجلس المقاطعة حول البناءات الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الإسكان؛
- إعداد مشاريع إبداء رأي مجلس المقاطعة حول برامج إعادة الهيكلة العمرانية والقضاء على السكن غير اللائق وحماية وإعادة تأهيل المدينة العتيقة وإعادة تجديد النسيج العمراني المتدهور؛
- إعداد مشاريع اقتراحات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى رئيس مجلس الجماعة حول البناءات الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الاسكان؛
- إعداد مشاريع ملتمسات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى مجلس الجماعة حول البناءات الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الإسكان؛
- تمثيل المقاطعة في مختلف اللجن ذات الصلة بالمجال؛
- إعداد التقارير حول أنشطة المصلح وتوجيهها للجهات والسلطات المعنية.

مكتب شرطة التعمير ومراقبة البناء

- تناط بالمكتب ممارسة مهام شرطة التعمير والبناء من حيث المراقبة الميدانية وتحرير محضر المخالفات وتنفيذ المساطر المرتبطة بها، كل ذلك في احترام للصلاحيات المسندة لرئيس المقاطعة سواء بصفة أصلية أو بواسطة تفويض من طرف رئيس مجلس الجماعة، لذلك يتولى المكتب ما يلي:
- تلقي جميع الرخص الصادرة عن مصلحة التعمير بالمقاطعة والتسم المختص بالجماعة؛
- مراقبة عمليات البناء والتجزئ، والأوراش وتبني الأشغال بالنفوذ الترابي بالمقاطعة؛
- تأطير وتنسيق عمل المراقبين المحليين في مجال التعمير؛
- ضبط مخالفات البناء والتجزئ، وتحرير محاضر معاقبتها؛
- تنفيذ مختلف مراحل المسطرة القانونية في مجال المخالفات مع احترام اختصاصات الأطراف الأخرى خاصة:
- إعداد الأوامر بوقف الأشغال؛
- إعداد وتوجيه الإغذارات للمخالفين؛
- إخبار السلطة المحلية؛
- إعداد الشكايات وتوجيهها للنيابة العامة المختصة؛
- تتبع الاحكام القضائية المرتبطة بزجر مخالفات قانون التعمير والتجزئ، وتقسيم العقارات؛
- إعداد مشاريع إبداء رأي مجلس المقاطعة حول مشاريع التهيئة الحضرية في حدود ما يحرم تراب المقاطعة؛
- إعداد مشاريع إبداء رأي مجلس المقاطعة حول إعداد أو مراجعة أو تعديل وثائق التعمير؛
- إعداد مشاريع اقتراحات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى رئيس مجلس الجماعة حول قطاع التعمير؛
- إعداد مشاريع ملتمسات بمبادرة من مجلس المقاطعة الى مجلس الجماعة حول قطاع التعمير؛
- إعداد تقارير حول نشاطات المصلحة وتوجيهها للمصالح والسلطات المعنية؛
- تمثيل المقاطعة في اللجن المختصة بمجال شرطة التعمير.